

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9520

الجمعة، 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 11/30

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاساكا	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد فرانسوا دانييل
	سويسرا	السيدة بيرسفي
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيدة بوانغا أيونه
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-42029 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 11/50.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مصر وإسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/1029، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الإمارات العربية المتحدة.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

في الأسبوع الماضي، سافرت مجموعة من أعضاء مجلس الأمن إلى معبر رفح. وقد شهدنا بأنفسنا التحديات الأليمة التي ما فتئنا نناقشها في هذه القاعة منذ أكثر من شهرين، والتقىنا بضحايا حملوا ونجوا من الجحيم الذي فتحت أبوابه على غزة في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل. لن أنسى أبداً لقائي بمحمد، وهو صبي في نفس عمر ابني ليث تقريباً. وكان يتعافى في مستشفى العريش، مثل عدد لا يحصى من الأطفال الآخرين، من جروح ناجمة عن غارة جوية إسرائيلية. أخبرني أنه لا يريد سوى العودة إلى المنزل ورؤية والديه،

وكان من المحزن أن يسمع من موظفي المستشفى أن الغارة التي أصابته قتلت أيضاً كل فرد من أفراد عائلته ولم تكن لديه أدنى فكرة عن ذلك.

إن الحالة التي شاهدها أعضاء المجلس على حدود رفح لا تطاق. آلاف الشاحنات تحاول وتنفش في الدخول عبر نقطة اختناق، وهو معبر كان مخصصاً للمشاة فقط. وما يقرب من مليون شخص محشورون في منطقة على حدود رفح في غزة حيث كان هناك أقل من 300 000 قبل الحرب. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن الأغذية التي دخلت إلى غزة منذ بداية النزاع لا تمثل سوى 10 في المائة مما هو ضروري لإعالة السكان. إن نصف سكان غزة يتضورون جوعاً الآن. وقد أفادت الأمم المتحدة أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع في غزة أعلى من أي بلد في أي نزاع خلال السنوات الـ 20 الماضية. وبالنظر إلى الحالة اليائسة التي وصفتها للتو، والتي يسرد تفاصيلها الأمين العام لجميع وكالات الأمم المتحدة، لا يمكن للأمر أن تكون أسوأ.

ولكن واضحين: في الفترة المقبلة، ما لم نتخذ إجراءات جذرية، ستكون هناك مجاعة في غزة. وهذه الحرب والتمن الذي لا يطاق الذي يدفعه المدنيون الفلسطينيون، الذين نعرف أن 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، لهما أيضاً تأثير كبير على البلدان المجاورة. ويشكل امتدادها في الإقليم احتمالاً حقيقياً. ونحن نشهد ذلك بالفعل، بما في ذلك في الضفة الغربية، حيث قتل ما يقرب من 300 فلسطيني، من بينهم 75 طفلاً. إن الجهود التي تبذلها مصر للتخفيف من حدة الأزمة على حدودها مثيرة للإعجاب، ولكنها تحتاج إلى المساعدة. إنها ليست مشكلة مصر وحدها. ولا بد من وجود استجابة دولية، ولهذا السبب طلب إلى المجلس أن يتدخل على وجه السرعة.

والنص (S/2023/1029) هو نتاج مشاورات ومشاركة مكثفة بين أعضاء المجلس والأطراف المعنية، ولا سيما مصر وفلسطين، والتي نعرب عن امتناننا الخاص لجهودها. إن الغرض من النص بسيط للغاية. إنه استجابة، بأفعال، للحالة الإنسانية الأليمة على أرض الواقع بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يتحمل وطأة هذا النزاع، بينما يحمي أولئك الذين يحاولون إيصال المعونة المنقذة للحياة، ويطالب بالإفراج العاجل عن الرهائن وبوصول المساعدات الإنسانية لتلبية

وستتمثل ولايته في رصد دخول الإغاثة الإنسانية إلى غزة والتحقق منها وتيسيرها، ويوفر له مشروع القرار الموارد والمعدات اللازمة للقيام بذلك. وسينشئ المنسق آلية للتسهيل بإبصال المعونة، وتتوقع صدور التقرير الأولي عن عمله في غضون 20 يوماً. وقد أنشأنا آليات مماثلة في أزمات إنسانية أخرى. لقد شاهدنا مشاهد على شاشاتنا في الأسابيع الأخيرة لمدنيين يتدافعون يائسين في غزة للحصول على الحاجات الأساسية للعيش. وينبغي أن يكون ذلك جرس إنذار يشير إلى انهيار النظام المدني في غزة. فذلك ليس شائناً أخلاقياً فحسب، ولكنه ليس في مصلحة أحد، ويمكن أن يتصاعد ما لم نعالجه وجهاً لوجه.

وقد بذلت حكومات عديدة، بما فيها الحكومات الممثلة على هذه الطاولة، جهوداً هائلة لتوفير المعونة والأموال والمفاوضات المتقدمة بشأن الرهائن، ولكن إلى أن نوحّد الجهود من أجل استجابة دولية، لن نتمكن من إدارة الأزمة على نحو مستدام. وإذا استمرّ الوضع الحالي، خلال الأيام القليلة المقبلة، بينما نحن آمنون في المنزل مع أحبائنا خلال فترة الأعياد، فإن المدنيين في غزة سيموتون إما من الضربات العسكرية أو من الآثار الثانوية للحرب والجوع والمرض والعدوى المنتشرة على نطاق واسع. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية ضمان عدم وقوعهم ضحايا مرتين. لقد تفاوضنا على نطاق واسع وحاولنا إيجاد لغة تلي شواغل الجميع، ولكنها تصدى أيضاً للتحدي باستجابة عملية. وأود أن أشكر كل عضو من أعضاء المجلس أسهم في النص وحسنه، وأود أن أشكر الولايات المتحدة على مشاركتها الكاملة في محاولة التوصل إلى مشروع قرار يلبي متطلبات اللحظة. دعونا لا نرفض مشروع القرار هذا عندما تكون احتياجات الناس كبيرة جداً. وإذا فعلنا ذلك، فستكون مسؤولية إضافية يتعين على المجلس والشعب الفلسطيني أن يتحملها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في الأيام القليلة الماضية شهد مجلس الأمن، ومعه العالم بأسره، أحدث التصرفات المخزية والخبيثة وغير المتسمة بالمسؤولية - ولا أخشى استخدام هذه الكلمات - من جانب الولايات المتحدة التي تحاول التهرب من المسؤولية عن مواصلة استخدام حق النقض باللجوء إلى جميع أنواع الوسائل لتخريب اتخاذ المجلس قراراً بشأن غزة.

احتياجاتهم الطبية. ويؤكد مشروع القرار من جديد أننا نبنّي على القرار الهام 2712 (2023) وأحكامه. وهو يطالب أطراف النزاع بالسماح باستخدام جميع الطرق المتاحة إلى قطاع غزة لتقديم المساعدة الإنسانية وتيسير استخدامها. وما يعنيه ذلك هو أنه يجب استخدام جميع الطرق البرية والبحرية والجوية الممكنة إلى غزة للسماح بدخول المعونة المنقذة للحياة. ويشمل ذلك ضمان بقاء معبر كرم أبو سالم مفتوحاً بالكامل، بدعم من المجلس. ولكن إذا لم يحدث تفادي التعارض، حتى لو كانت الشاحنات تدخل على نطاق واسع، فإن المساعدات لا يمكن أن تصل ببساطة إلى أولئك الذين يحتاجون إليها. ومن الواضح أن الجهود الحالية لإزالة التعارض غير ناجحة إذ أزهقت أرواح 136 من موظفي الأمم المتحدة بسبب النزاع.

ولهذا السبب يؤكد النص من جديد على حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ومبانيهم وشحناتهم ووجوب عدم مهاجمتها - وهو مبدأ حيوي من مبادئ القانون الدولي الإنساني انتهك مراراً وتكراراً في هذا النزاع. ويدعو النص أيضاً إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتوسيع نطاقها بشكل ملح، كما يدعو الأطراف إلى تهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية بشكل مستدام. نحن نعلم أنه ليس نصاً مثالياً. ونعلم أن وقف إطلاق النار هو وحده الذي سينهي المعاناة، ولهذا السبب طرحت الإمارات العربية المتحدة مشروع قرار (S/2023/970) للتصويت في المجلس يوم الجمعة، 8 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9498). ولم يتم اعتماده مع الأسف. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، دعا 153 بلداً إلى ذلك في الجمعية العامة. ومرة أخرى، لم يحدث وقف لإطلاق النار نتيجة لتلك الدعوة، على الرغم من جلاء أهميتها المتمثلة في وضوحها الأخلاقي.

إن مشروع القرار الذي وضعته الإمارات العربية المتحدة بالحبر الأزرق هذا الصباح يستجيب للنداءات الداعية إلى وقف مستدام للأعمال القتالية وزيادة المعونة الإنسانية على نطاق واسع. ويتمثل التحدي في كثير من الأحيان، في الدبلوماسية، في مواجهة اللحظة في العالم الذي نعيش فيه لا في العالم الذي نريده، ولن نملّ أبداً من الضغط من أجل وقف إطلاق نار إنساني كامل. يكلف مشروع القرار الأمين العام بتعيين كبير لمنسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار.

الإشارة إلى إدانة جميع الهجمات العشوائية على المدنيين. فما هي الرسالة التي سيبعث بها ذلك إلى المجتمع الدولي؟ هل هي أن مجلس الأمن يعطي إسرائيل الضوء الأخضر لجرائم الحرب؟

وأود أن أ طرح سؤالاً على أعضاء مجلس الأمن. لماذا نجتمع هنا في القاعة؟ هل للموافقة تلقائياً على قرار مناسب لواشنطن، أم للوفاء بولايتهما المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين؟ لا نزال نعتقد أننا هنا من أجل الغرض الأخير. وبغية إعطاء المجلس فرصة لحفظ ماء الوجه والحفاظ على سمعته التي اهتزت، يقينا، في الأيام الأخيرة، نقترح العودة إلى الصياغة المتعلقة بوقف العنف الواردة في المشروع الأولي باللون الأزرق. ويقترح الاتحاد الروسي إدخال التعديل الشفوي التالي على الفقرة 2.

بدلاً من الصياغة

(تكلم بالإنكليزية)

”ويدعو في هذا الصدد إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسّع وآمن ودون عوائق ولتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية“.

(تكلم بالروسية)

ينبغي لنا إضافة الصياغة

(تكلم بالإنكليزية)

”ويدعو في هذا الصدد إلى وقف عاجل للأعمال القتالية للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق وإلى اتخاذ خطوات عاجلة نحو وقف مستدام للأعمال القتالية“.

(تكلم بالروسية)

ترد هذه الصياغة في نص مشروع القرار الذي وضعه مقدموه باللون الأزرق وينتظر التصويت. إنها، بالطبع، ليست مثالية. ويدرك جميع أعضاء المجلس جيداً أن روسيا ما برحت تدافع باستمرار منذ البداية عن الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار. وقد دعت الجمعية العامة مؤخراً الطرفين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه في قرارها دإط -

طوال هذا الوقت، كانت وسائل الإعلام العالمية والجمهور يتساءلون عن سبب تأخير التصويت باستمرار على مشروع القرار الذي اقترحه الإمارات العربية المتحدة، والذي تم وضعه بالفعل بالحبر الأزرق. الجواب بسيط جداً: ما فتئت الولايات المتحدة، تحت ذرائع مختلفة، تماطل في عملية التفاوض وتتحرف عن العمل التفاوضي الشفاف العادي. وبدلاً من ذلك، لجأت إلى تكتيكها المفضل المتمثل في الضغط الفظ والابتزاز ولوي الذراعين حتى تتمكن في اللحظة الأخيرة من توجيه إنذار نهائي لأعضاء المجلس: إما أن يعتمد المجلس نصاً مناسباً لواشنطن، أو ستمنع الولايات المتحدة مرة أخرى اعتماد أي مشروع قرار.

ونرى أن مشروع القرار الذي يُطرح الآن للتصويت (S/2023/1029) كان في البداية غير فاعل على الإطلاق. ولكننا كنا على استعداد لتأييده احتراماً لمبادرة زملائنا العرب واحتياجاتهم. وتحت ضغط من الولايات المتحدة، التي اعترضت بشكل أساسي عملية صياغته وسطت على العمل الجاري على النص وراء الكواليس على مختلف المستويات، لاوية أيدي أولئك الموجودين في المنطقة، ليفقد النص مع كل صياغة جديدة المزيد والمزيد من الأحكام المهمة. وفي نهاية المطاف، كانت الصياغة التي تطرح للتصويت اليوم محايدة للغاية، بما في ذلك الفقرة 4 منها، بشأن الآلية التي يفترض أن تيسر إيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة وتكفل رصدتها. ولكن الأسوأ من ذلك كله، ومن خلال جهود الوفد الأمريكي، أن مشروع القرار تضمن عنصراً بالغ الخطورة بالنسبة لمستقبل غزة. بدلاً من الصياغة المتعلقة بالوقف الفوري للعنف في الفقرة 2، ظهرت عبارة غامضة تدعو الأطراف إلى تهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية.

إن تدمير سكان غزة أو تهجيرهم أو نفيهم في قراءة ساخرة للنص - وهذه بالضبط الكيفية التي سيقرأ بها في إسرائيل - من شأنه أيضاً أن يهيئ الظروف لوقف الأعمال العدائية. وبإقرار ذلك، فإن المجلس يمنح القوات المسلحة الإسرائيلية في الواقع حرية الحركة الكاملة لمواصلة تطهير قطاع غزة، وأي شخص يصوت لصالح النص بصيغته الحالية سيتحمل المسؤولية عن ذلك، ويصبح أساساً متواطئاً في تدمير غزة. وعلاوة على ذلك، حذفت من نص مشروع القرار

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل التعديل الشفوي المقترح 10 أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد معارض، مع امتناع 4 أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد التعديل الشفوي المقترح بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لن أرد على تشدق روسيا - البلد الذي خلق أيضا ظروفًا يشكو منها الآن في حربه غير المبررة في أوكرانيا. وعلى نحو ما يرى الزملاء، فإن الولايات المتحدة لم تؤيد التعديل الشفوي الذي قدمته روسيا. ونعتقد أن مشروع القرار الإنساني المعروض علينا (S/2023/1029) يدعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق وعلى نطاق واسع وتهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية. وهذه خطوة قوية إلى الأمام، ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتكلم بصراحة من خلال مشروع القرار المعروض علينا وأن يمضي قدما بالتصويت عليه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

لا يوجد

10/22. ومع ذلك، فإننا نقترح صياغة تمثل في الوقت الراهن القاسم المشترك الأدنى لجميع أعضاء المجلس تقريبا. فليكن التصويت على هذا التعديل لحظة الحقيقة لإظهار أعضاء مجلس الأمن الذين يريدون إنهاء العنف في غزة وإنقاذ أرواح المدنيين وأولئك الذين يسترشدون باعتبارات انتهازية.

إن الطريقة التي يصاغ بها نص الفقرة 2 حاليا هي الشيء الرئيسي الذي تحتاجه الولايات المتحدة من هذا القرار. فبموجب العبارة الماكراة التي تتضمن تعبير "تهيئة الظروف لوقف الأعمال القتالية"، سيمنح لإسرائيل مطلق الحرية في عمليات القصف العشوائي الأخرى غير المحددة زمنيا وغير المقيدة كلية للبنية التحتية المدنية والسكان المدنيين في غزة. ونحث الوفود على التصويت لصالح الصيغة التي اقترحناها من فورنا للفقرة 2 بشأن إنهاء العنف، كما اقترحها في البداية وفد الإمارات العربية المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): معروض على أعضاء المجلس تعديل شفوي مقترح، قدمه الاتحاد الروسي، لنص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/1029.

وتتص المادة 36 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في جملة أمور، على ما يلي:

"إذا كان التعديل يضيف إلى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه، فإن ذلك التعديل يطرح أولا للتصويت".

بناء على ذلك، أعترم طرح التعديل الشفوي المقترح للتصويت عليه أولا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الملتصون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على 13 صوتاً مؤيداً من دون معارضة، وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2720 (2023).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): لقد كان هذا صعباً، ولكنه حدث. منذ بداية هذا النزاع، عملت الولايات المتحدة بلا كلل للتخفيف من حدة هذه الأزمة الإنسانية، وإدخال المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة وإخراج الرهائن منها، والضغط من أجل حماية المدنيين الأبرياء والعاملين في المجال الإنساني، والعمل بغية تحقيق سلام دائم. وتصويت اليوم يعزز تلك الجهود ويدعم دبلوماسيتنا المباشرة. وأود أن أشكر الإمارات العربية المتحدة وغيرها على العمل معنا بحسن نية لصياغة قرار قوي يركز على العمل الإنساني. لقد استغرق الأمر عدة أيام وليال طويلة من التفاوض للقيام بذلك على النحو السليم. وقد قدم مجلس الأمن اليوم بصيصاً من الأمل وسط بحر من المعاناة التي لا يمكن تصورها. فقد دعا المجلس اليوم إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق وعلى نطاق واسع وتهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية بشكل مستدام. وأشير إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها المجلس تلك اللغة - وهي لغة نعتقد أنها حاسمة لزيادة المعونة والتأكيد على الخطوات الصعبة التي نتتظرنا ونحن نعمل معاً لتحقيق سلام دائم.

لقد أوضح المجلس اليوم أن معالجة الأزمة الإنسانية في غزة ينبغي أن تظل في صدارة جدول أعمالنا. لقد أوضح المجلس اليوم أنه يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً وبدون شروط، وأنه يجب تمكين الجماعات العاملة في المجال الإنساني من الوصول إلى الرهائن، بما في ذلك القيام بزيارات طبية. لقد أوضح المجلس اليوم أنه يجب

على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. لقد أوضح المجلس اليوم أنه يجب حماية المرافق المدنية والإنسانية، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس وأماكن العبادة ومرافق الأمم المتحدة، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي. وينطبق ذلك على جميع أطراف هذا الصراع، على إسرائيل وأيضاً على حماس، الجماعة الإرهابية التي أثارت هذا الصراع وتشن الحرب من داخل المنازل والمستشفيات ومواقع الأمم المتحدة وتستخدم المدنيين الأبرياء دروعاً بشرية، وهو عمل من أعمال الجبن والقسوة.

وقد أوضح المجلس اليوم ضرورة كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدات الإنسانية - بما في ذلك الوقود والغذاء والإمدادات الطبية ومساعدات الإيواء العاجل - إلى السكان المحتاجين. من الصعب المبالغة في تقدير مدى إلحاح ذلك. بالأمس فقط، أصدرت جماعات إنسانية تقريراً عن أزمة الأمن الغذائي الحادة في غزة. وبدأت كلمة المجاعة تدخل في مفردات قادة الجهات العاملة في المجال الإنساني الذين التقيت بهم. يتم إجراء العمليات الجراحية من دون تخدير. الناس مكدسة في مأوى الأمم المتحدة المكتظة؛ وآخرون ينامون في الشوارع. يعبر هذا القرار عن شدة هذه الأزمة، ويدعونا جميعاً إلى بذل المزيد من الجهد.

ومن جانبنا، عملت الولايات المتحدة بلا كلل لزيادة إيصال المساعدات الإنسانية من خلال الدبلوماسية الرئاسية المباشرة والدوابة. في بداية هذا الصراع، ساعدنا في تأمين اتفاق لفتح معبر رفح. وفي الشهر الماضي، ساعدنا في تأمين اتفاق أدى إلى هدنة إنسانية لفترات ممتدة، أطلق خلالها سراح أكثر من 100 رهينة ووصلت مساعدات إضافية إلى غزة. وفي الأسبوع الماضي، ساعدنا في تأمين فتح معبر كرم أبو سالم لإيصال المساعدات مباشرة إلى المدنيين في غزة. ويضع هذا القرار ثقل مجلس الأمن وراء تلك الجهود ويعززها بالدعوة إلى تعيين مسؤول كبير في الأمم المتحدة يعمل على التعجيل بإيصال المعونة الإنسانية على نطاق واسع وبطريقة مستدامة.

نعلم أن العاملين في المجال الإنساني يفعلون المستحيل بالفعل، ونحن موجودون لبذل كل ما في وسعنا لدعم عملهم المنقذ للحياة. ومن

المتحدة العمل مع الأمم المتحدة ومجموعات العمل الإنساني ودول المنطقة لإدخال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتأمين إطلاق سراح الرهائن والعمل من أجل تحقيق سلام دائم. لا مجال لإضاعة الوقت. ويجب أن نجد طريقاً إلى الأمام لإنهاء البؤس الذي نشهده. إنه لأمر لا يطاق أن نرى طفلاً فلسطينياً يرتجف خوفاً بعد تدمير منزله. إنه لأمر لا يطاق أن نرى أسر الرهائن تعاني من هذا الألم والحزن وهي تنتظر في توتر وتصلّي من أجل عودة أحبائهم. قلبي يعتصره الألم، وأعلم أن هذا ذات حال كثيرون في جميع أنحاء العالم. يجب أن نعمل معاً للتخفيف من حدة هذه المعاناة الهائلة بشكل نهائي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار 2720 (2023) لإدخال المزيد من المساعدات إلى غزة. كما قال وزير خارجيتي، إن القلب لينفطر لرؤية أطفال وسط أنقاض منازلهم المدمرة، لا يعرفون أين يجدون الطعام أو الماء، ولا يعرفون أين آبائهم. وإن القلب لينفطر لسماع قصص الأسر التي لا تزال لا تعرف مكان وجود أحبائها الذين اختطفوا بوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وإن القلب ليعتصر لمعرفة أن المساعدات تتراكم خارج غزة ولكنها لا تصل إلى الناس الذين يحتاجون إليها عندما نسمع تحذيرات يومية بأن الناس يتضورون جوعاً، وأن الأمراض تنتشر وأن الرعاية الصحية الأساسية غير متوفرة.

تبذل المملكة المتحدة كل ما في وسعها لإدخال المزيد من المساعدات. وقد زدنا المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة إلى المنطقة ثلاثة أمثال. كنا أول بلد يدعو إسرائيل إلى فتح المزيد من المعابر. لدى المملكة المتحدة خبراء على الأرض يقدمون الدعم اللوجستي عند العريش في مصر. واليوم، أيدنا هذا القرار، الذي سيبسط عمليات فحص المساعدات حتى يتمكن من توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية بشكل كبير. وهو يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، ويدعو إلى اتخاذ خطوات نحو وقف مستدام للأعمال القتالية.

وتقاديا للشك، نحن واضعون في أن القرار لا يخل بحقوق والتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني. ويمثل اعتماده

الحيوي أن تبني الأمم المتحدة، عند تنفيذ هذا القرار، على التقدم الذي شهدناه على أرض الواقع. ونتطلع إلى أن يعمل هذا المسؤول الجديد مع الجهات الفاعلة الإنسانية والأطراف ذات الصلة، بما في ذلك إسرائيل.

نحن نعلم أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية وإرساء الأساس لسلام دائم. ولكن واضحاً: حماس غير مهتمة بسلام دائم. حماس مصممة على تكرار أهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر مراراً وتكراراً، ولهذا السبب تؤيد الولايات المتحدة حق إسرائيل في حماية شعبها من أعمال الإرهاب. وأشير إلى أن القرار لا يؤيد أي خطوات من شأنها أن تترك حماس في السلطة، الأمر الذي من شأنه بدوره أن يقوض احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين حيث يتم توحيد غزة والضفة الغربية في إطار هيكل حكم واحد، في ظل سلطة فلسطينية مجددة ومنشطة. ويجب أن نعمل من أجل مستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

في نهاية المطاف، وبينما نشعر بالتشجيع لأن المجلس تكلم عن هذه الأزمة الإنسانية، فإننا نشعر بخيبة أمل شديدة - نشعر بالفزع في الواقع - لأن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من إدانة الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا أستطيع أن أفهم لماذا يحول بعض أعضاء المجلس دون ذلك ولماذا يرفضون إدانة هذه الشرور إدانة قاطعة. لماذا من الصعب إدانة حماس لذبحها الشباب في حفل موسيقي، وحرقت أفراد العائلات أحياء، والتقارير عن ارتكاب العنف الجنسي على نطاق واسع؟ لن أفهم أبداً لماذا التزم بعض أعضاء المجلس الصمت في وجه هذه الشرور. لكننا نعتقد أيضاً أنه يجب على المجلس أن يواصل تقديم دعمه لاستئناف الهدن الإنسانية. لقد أوضحت إسرائيل أنها ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق آخر. الأمر برمته متروك الآن لحماس. يجب أن توافق حماس على هدن إضافية. هذه هي الطريقة التي يمكننا بها إدخال مساعدات إضافية وإيقاد الأرواح وإخراج رهائن آخرين على الفور.

اليوم تكلم المجلس، ولكننا نعلم أن التقدم على أرض الواقع هو وحده الذي يمكن أن يحول هذه الأقوال إلى أفعال. وستواصل الولايات

غزة، وينبغي أن تحتوي على جميع المواد الأساسية، بما في ذلك الوقود. إن جهود مصر لتيسير استخدام معبر رفح من جانب الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين حاسمة الأهمية. ونرحب بإعلان إسرائيل الأخير عن فتح معبر كرم أبو سالم للإيصال المباشر للمساعدات الإنسانية إلى غزة.

وتدعو البرازيل إلى التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة. ينص قرار اليوم على إنشاء آلية رصد للأمم المتحدة لمعاينة إيصال المساعدات. ويجب تزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة لتنفيذ تلك المهمة. والهدف من ذلك هو زيادة وتسريع دخول وإيصال المساعدات الدولية التي تمس الحاجة إليها. ويجب أن يبقى المجلس المسألة قيد نظره طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

وبما أن هذه ربما تكون آخر جلسة رسمية لنا خلال فترة عضويتنا الحالية، أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الثقة والتعاون اللذين قدما لوفدنا خلال هذين العامين. إنني أتكلم بالنيابة عن وفد بأكمله وعن عاصمة بلدي في الإعراب عن مدى تقديرنا للعمل مع جميع أعضاء المجلس على مختلف المستويات وبشأن مجموعة واسعة من المواضيع الهامة جدا المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن. ونختتم فترة عضويتنا بإحساس بإنجاز الأولويات التي تحددها البرازيل دائما عند الاضطلاع بواجباتها في الأمم المتحدة بشكل عام، وبوصفها عضوا غير دائم في المجلس. لقد بذلنا قصارى جهدنا للمشاركة بشكل بناء مع جميع الوفود بغية تحقيق نتائج ملموسة في جدول الأعمال الواسع والمعد هذا للسلام والأمن الدوليين في عالم يزداد تعقيدا وتحديا. إن مشاركة وزير خارجيتنا في خمس جلسات للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر بشأن قضية فلسطين توضح الأهمية التي نوليها للمجلس وللمسائل قيد نظره. لقد دافعنا عن مواقفنا مع احترام تنوع القيم والآراء والمصالح داخل المجلس من أجل الوفاء بدورنا على نحو ملائم كعضو غير دائم للمرة الحادية عشرة في تاريخ المجلس.

ومرة أخرى، وبقيادة الرئيس لولا ومشاركته الشخصية، حاولت البرازيل جاهدة أن تسهم إسهاما جادا في ذلك الجهد الجماعي من

إشارة هامة على التزام مجلس الأمن. ويجب أن تساعد إجراءاتنا اليوم، وفي المستقبل، على ضمان ألا يتكرر رعب 7 تشرين الأول/أكتوبر أبدا. نحن ندين إدانة قاطعة أعمال حماس الإرهابية ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. لقد كان رئيس وزراء بلدي ووزير خارجيتي واضحين تماما في دعواتهما إلى وقف مستدام لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ولكن وقف إطلاق النار لن يدوم إذا كانت حماس لا تزال قادرة على العمل في الأنفاق وشن هجمات صاروخية.

إن التزامنا بأمن إسرائيل ثابت، في الوقت الذي نتعامل فيه إسرائيل مع تهديد حماس. وفي نهاية المطاف، نؤيد حل الدولتين الذي يضمن الأمن والاستقرار الحقيقيين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. كما نشكر الإمارات العربية المتحدة على قيادتها لهذا القرار. وفي هذا الأسبوع تحديدا، سافر وزير الخارجية ووزير شؤون الشرق الأوسط في بلدي إلى الأردن ومصر من أجل كفالة أننا ندعم كل جهد لإيصال المساعدات بشكل أسرع، وسنواصل العمل مع جميع الشركاء لتقديم استجابة إنسانية تلبي المستوى الهائل من الاحتياجات.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل باتخاذ القرار 2720 (2023) اليوم. ونشكر الإمارات العربية المتحدة على إدارتها وتيسيرها المفاوضات بلا كلل، وأيضا على تنظيم الرحلة إلى رفح، التي مكنت من تقديم تقرير مباشر عن العمل الإنساني الصعب الذي يجري الاضطلاع به في المنطقة.

إن هذه الأزمة الرهيبة تختبر إنسانيتنا يوميا. إن وقت الاستجابة الإنسانية لمعاناة المدنيين في غزة الآن، وليس غدا وليس عندما ينتهي هذا النزاع في نهاية المطاف. بعد أكثر من 70 يوما من الأعمال العدائية، أصبحت الحالة في غزة مزرية. ويجب إطلاق سراح الرهائن المتبقين على الفور. ويجب حماية المدنيين والمرافق المدنية. وهذا ليس مجرد خيار معنوي أو أخلاقي، بل هو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني، شأنه في ذلك شأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

ويجب زيادة حجم المساعدات المسموح بدخولها إلى غزة زيادة كبيرة لتلبية احتياجات السكان الذين يعتمدون عليها في جميع أنحاء

بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين والمواقع المدنية، مع مساءلة أولئك الذين ينتهكونها. ويجب حماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني وأصولهم بما يوفر السلامة للسكان ويخفف عنهم ويحفظ كرامتهم في أوقات الأزمات والكرب الحادة. لقد تأخرنا كثيراً بالفعل.

ونرحب بإنشاء آلية لرصد المعونة لغزة، على النحو المبين في هذا القرار. ومع ذلك، فإن التنفيذ يجب ألا يضيف حاجزاً إضافياً أو يبطئ عملية إيصال المساعدة الإنسانية القائم على المبادئ. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تيسرها بسرعة وكفاءة. ونتوقع أن توجه الخبرة التقنية والتجربة الواسعة للأمم المتحدة تنفيذ هذه الآلية، بالتنسيق مع الدول ذات الصلة. وبدون ذلك، فإن الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة التي تمس الحاجة إليها ستكون معرضة للخطر، وستعرض استجابة الأمم المتحدة والاستجابة الإنسانية لخطر كبير.

وفي الختام، يجب أن يقرن إنهاء الأعمال القتالية أيضاً بإلحاح سياسي لبناء أساس دائم للسلام. ونحن نرحب بالتزام القرار الواضح والثابت بحل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام وأمن، متشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): حظي هذا التصويت الذي تأجل مراراً وتكراراً في مجلس الأمن اليوم باهتمام واسع النطاق من الجميع. خلال الأيام القليلة الماضية، وبغية تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء، بذل وفد دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً دؤوبة وأعاد تقديم مشروع القرار في وقت متأخر من الليلة الماضية. ونرحب باتخاذ القرار 2720 (2023)، الذي طرح للتصويت الآن.

ولأسباب يعرفها الجميع، أُجري عدد كبير من التعديلات في جوانب مهمة من القرار، وتلك التعديلات لا تتسق مع الجهود التي بذلناها ولا تقي بتوقعاتنا. وفي الوقت نفسه، ونظراً للطابع الملح للحالة على أرض الواقع، وبالنظر إلى الكارثة الإنسانية في غزة التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فإن الإجراء الحالي للمجلس يبعث على الأقل بصيصاً من الأمل في إيصال المزيد من الإمدادات الإنسانية إلى غزة وبشكل

خلال مجرد كونها البرازيل، البرازيل التي عادت - وهي بلد يتكلم إلى كل بلد بأكثر الطرق ودية؛ ولا خلاف له إلا مع الفقر وعدم المساواة والوحشية والظلم؛ ولديه اهتمام بالمشاركة في جميع المسائل الهامة التي تُناقش في الأمم المتحدة؛ وبين الجسور، ويسعى إلى توافق الآراء، ويعمل بإخلاص كوسيط نزيه ويثمن ويدافع عن السلام والقانون الدولي وتعددية الأطراف وتجسيدها ورمزيتها، وهي ميثاق الأمم المتحدة. والأهم من ذلك كله، إذا جاز لي أن أستعير كلمات لينكولن، فهو بلد لا يتصرف بخبث تجاه أحد، وبإحسان تجاه الجميع، وبثبات على الحق كما يمنحنا الله رؤية الصواب. وإذا جاز لي أن أضيف ملاحظة شخصية، فأنا ممتن للغاية لهذه الدورة المكثفة لمدة ستة أشهر في الشؤون المتعددة الأطراف في هذا الفصل الدراسي العالمي. لقد كان زملائي الأعضاء وأفرقتهم جميعاً معلمين رائعين لهذا الثنائي القديم، الذي يأمل أن يكون قد تعلم على الأقل بعضاً من أكثر المهارات المتعددة والحكمة السياسية التي يظهرونها هنا في كل جلسة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر مالطة الإمارات العربية المتحدة على مبادرتها بالعمل بشأن القرار 2720 (2023). وأعرب عن تقديرنا للسفيرة نسبية وفريقها على جهودهما الشجاعة وعلى تنظيم الرحلة الهامة جداً إلى رفح.

لقد أعربت مالطة باستمرار عن قلقها البالغ وسعت إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية الأليمة في قطاع غزة. خلال الأشهر الثلاثة الماضية، تفاقت تلك الأزمة الإنسانية بشدة بسبب عرقلة إيصال ما يكفي من المساعدات الإنسانية الطارئة والعاملين في المجال الإنساني والغذاء والماء إلى غزة. إن هذه الحالة غير المقبولة تتطلب اهتماماً عاجلاً. ولهذا السبب صوتنا مؤيدين لهذا النص، ونطالب بتنفيذه الكامل وبتنفيذ القرار 2712 (2023).

ومع ذلك، ما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الوقف الفوري لإطلاق النار هو التدبير الملموس والواقعي الوحيد الذي يمكن أن يخفف من معاناة سكان غزة والمصاعب الشديدة التي يواجهها. ونؤكد مجدداً أنه يجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي،

غزة من أجل التنفيذ الفعال لحل الدولتين والتعجيل بتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة الإنسانية الكارثية في غزة تحتاج إلى اهتمام عاجل وعمل مُجدٍ من المجلس. ولذلك، فإننا ممتنون غاية الامتنان لدولة الإمارات العربية المتحدة وأصدقائنا في المجموعة العربية على تعاونهم البناء مع جميع أعضاء المجلس تحقيقاً لتلك الغاية.

صوتت اليابان مؤيدة للقرار 2720 (2023). ونظراً للأزمة الإنسانية المتفاقمة، لا غنى عن زيادة المساعدات الطارئة إلى غزة وفي جميع أنحاءها على الفور. ولا يوجد مكان آمن للناس في غزة، ولم يعد بإمكانهم الانتظار أكثر من ذلك حتى يتصرف المجلس. ونطالب أيضاً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ولذلك، يسرنا أن المجلس اتخذ في نهاية المطاف قراراً آخر اليوم لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في غزة، ونأمل أن يكون ذلك خطوة أولى نحو تغيير حقيقي على أرض الواقع.

وتجري حالياً جهود دبلوماسية مكتملة الأركان ولكنها حساسة لزيادة المساعدة الإنسانية الطارئة المقدمة إلى غزة. ومن هذا المنطلق، نقدر أيضاً تقدير الجهود الدبلوماسية الجادة التي تبذلها الولايات المتحدة في المنطقة لتحسين الحالة على أرض الواقع. ودخول القوافل الإنسانية إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم هو إحدى نتائج تلك الجهود، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ولا تزال اليابان، بوصفها عضواً مسؤولاً في مجلس الأمن، ملتزمة بمعالجة الأزمة الإنسانية المدمرة في غزة. وحتى الآن، يستمر إطلاق النار والقصف ويجب أن يتوقف ذلك فوراً لفترة تسمح بالقيام بعمليات إنسانية مُجدية لمساعدة أولئك الذين يعانون من الكارثة الإنسانية الخطيرة ويكابدون المعاناة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): صوتت سويسرا مؤيدة للقرار 2720 (2023) وترحب باتخاذها.

أسرع. وبطبيعة الحال، فإن مدى شعور سكان غزة ببصيص الأمل هذا في خضم الكارثة يتوقف أيضاً على إمكانية تنفيذ القرار بفعالية وما إذا كان يمكن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار من دون حل توافقي.

ونتوقع اتخاذ إجراءات عاجلة عملاً بقرار المجلس لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من معبر كرم أبو سالم وفتح معابر إضافية لكفالة دخول إمدادات إنسانية كافية إلى غزة بأمان وبلا عوائق.

ونأمل في إنشاء آلية الرصد المنصوص عليها في القرار، وهي عنصر جديد، في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى أن يقدم الأمين العام تقارير في حينه إلى المجلس عن تنفيذ القرار. وينبغي للمجلس أن يكون على استعداد لاتخاذ مزيد من الإجراءات في أي وقت لحل المشاكل والصعوبات التي تعترض تنفيذ القرار.

ويؤكد القرار من جديد وجوب أن تمتثل جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونحث إسرائيل على عكس مسارها فوراً ووقف هجماتها العسكرية العشوائية ووقف عقابها الجماعي لسكان غزة. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بحماية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني في غزة.

وينبغي ملاحظة أن تحقيق وقف إطلاق النار لا يزال الشرط المسبق الرئيسي. فوقف إطلاق النار هو وحده الذي يمكن أن يمنع وقوع المزيد من الإصابات بين المدنيين، بمن فيهم الرهائن؛ ووقف إطلاق النار هو وحده الذي يمكن أن يمنع النزاع الإقليمي من الخروج عن نطاق السيطرة، كما أن وقف إطلاق النار هو وحده الذي يمكن أن يمنع التقويض التام لاحتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين للتعديل الروسي. ونأسف لاستخدام حق النقض ضد التعديل.

وإذ نمضي قدماً، نود الصين أن تعمل مع جميع أعضاء المجلس لتشجيع المجلس على اتخاذ المزيد من الإجراءات المسؤولة والمُجدية في الوقت المناسب ولمواصلة بذل جهود حثيثة لوضع حد للقتال في

وكنا نود أن نرى نصا أقوى، بما في ذلك فيما يتعلق ببعض المسائل الرئيسية المهمة غير الواردة فيه، ولكن النص ينطوي على مزايا واضحة استرشدنا بها في موقفنا. ونرحب بإنشاء آلية واضحة ومباشرة للسماح بوصول المساعدة الإنسانية على نطاق واسع من دون عوائق إلى السكان في غزة وإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع.

إن الناس في غزة يعانون من الجوع. إنهم بحاجة إلى المساعدة. وهناك عدد غفير من الأسر في حاجة ماسة إلى المساعدة. ولا بد من مساعدتهم الآن واليوم وكل يوم.

ولذلك، ثمة حاجة ملحة لأن تكثف الأمم المتحدة جهودها، وهذا تحديدا ما ينص عليه القرار - اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبلا عوائق وعلى نطاق واسع وتهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية. وندعو إلى التنفيذ السريع والكامل للقرار ونتطلع إلى تنفيذه.

ولكننا نريد أن نكون واضحين: إننا نؤيد وقف الأعمال القتالية بهدف إنقاذ المدنيين ومساعدة الفلسطينيين الأبرياء في إعادة بناء حياتهم وجميع الذين وقعوا في براثن نزاع دموي - من أطفال ونساء وأسر بأكملها - وكل من لا يستحق أن يعاني أو يموت.

ولذلك، فإن تصويتنا مؤيدين لمشروع القرار لا يمكن ولا يجب أن ينظر إليه أو يفهم أو يُساء استخدامه من جانب حماس بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ظرف من الظروف، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أنه تغاضٍ عما هو غير مقبول وغير مبرر وعن استمرارها في استخدام ما يخص سكان غزة ولا ينبغي أن يذهب إلا إليهم للتخطيط ومهاجمة إسرائيل وسكانها، كما دأبت على فعله منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب على جميع الفلسطينيين أن يتحدوا تحت قيادة السلطة الفلسطينية ويسلكوا طريق السلام والمفاوضات ويستخدموا جميع الوسائل السياسية لبناء مستقبلهم، ويجب أن تكون لهم دولتهم وأن تُكفل حريتهم وكرامتهم وأن يعيشوا معا وإلى جانب إسرائيل في أمن. وهذا موقف واضح أعربنا عنه مرارا وتكرارا خلال العامين الماضيين،

وأود أن أشكر وفد الإمارات العربية المتحدة وجميع الزملاء - أعضاء المجلس، فضلا عن الزملاء من المنطقة - على جهودهم الدؤوبة لإيجاد حل توفيقي من أجل التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة. ومن الضروري أن يتكلم المجلس تأييدا لحماية المدنيين.

وتُظهر صور معبر رفح بوضوح أن السكان المدنيين يائسون. وهم بحاجة إلى دعم فوري من المجتمع الدولي من أجل البقاء. وفي حين أن هذا الحل التوفيقي، بطابعه، لا يرقى إلى مستوى العديد من التوقعات، فإن اتخاذ القرار هو إسهام في تحقيق تلك الغاية، شأنه شأن فتح معبر كرم أبو سالم. وينص القرار على استحداث وظيفة منسق للشؤون الإنسانية والتعمير لإنشاء آلية للأمم المتحدة تتيح كل المرونة اللازمة للإسراع بالعملية وتبسيطها وكفالة وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها بأسرع ما يمكن.

وترحب سويسرا بالاتفاق الذي توصل إليه المجلس والذي ينبغي أن يسهم في التنفيذ الفعال للمعونة الإنسانية المنقذة للحياة في الميدان. ولتحقيق نفس الهدف المتمثل في تيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق، يدعو القرار إلى تهيئة الظروف اللازمة لوقف دائم لإطلاق النار من دون المساس بحق إسرائيل في ضمان دفاعها وأمنها. ومن شأن ذلك أن يمكن من ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدانتها سويسرا بشدة.

ويجب أن يكون قرار اليوم مكملا للقانون الدولي الإنساني، الذي بموجبه يقع على عاتق جميع أطراف النزاع، فضلا عن الدول غير المتحاربة، التزام بالإذن بتنفيذ عمليات لإنقاذ للسكان المحتاجين وتيسيرها.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بالإمارات العربية المتحدة بوصفها القائمة على الصياغة وبالمشاركين الآخرين من المنطقة ومن الخارج على الجهود الهائلة المبذولة للمضي قدما بالقرار 2720 (2023)، الذي اتخذناه للتو.

ونرحب باتخاذ ذلك القرار المهم ونعتبره خطوة هامة إلى الأمام في التعامل مع الطابع الملح للحالة الأليمة في غزة.

وتذكر فرنسا بضرورة تطبيق القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وكفالة وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق. ويجب أن نحمي العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن العاملين في المجال الطبي وموظفي المستشفيات. ويجب تنفيذ ذلك القرار بالكامل الآن.

ويجب على المجلس أيضا أن يدين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك العنف الجنسي الذي استخدم لتجريد الضحايا من إنسانيتهم وإرهابهم. ومن غير المفهوم أن المجلس لم يتمكن بعد من القيام بذلك - ولكن يتوجب عليه أن يفعل ذلك، كما يقتضيه القانون والأخلاق.

وستظل فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بتعبئة المجلس بشكل كامل بشأن الأزمة بجميع جوانبها الأمنية والإنسانية والسياسية. وتذكر فرنسا بالضرورة الملحة لحماية أرواح المدنيين الفلسطينيين بشكل أفضل والإسهام في إنهاء الأزمة بسرعة على أساس حل الدولتين - وهو السبيل الوحيد نحو بناء سلام عادل ودائم.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديرنا للإمارات العربية المتحدة على عملها الدؤوب الذي أدى إلى اتخاذ القرار 2720 (2023) الهادف إلى الاستجابة للكارثة الإنسانية التي تتكشف حاليا في غزة.

ويعبر تصويت موزامبيق تأييدا للقرار عن التزامنا القوي بمبدأ حماية المدنيين، سواء أكان ذلك في غزة حاليا أم خلال أي نزاع مسلح. ومع أن القرار ليس نصا مثاليا، فإننا ندرك أنه ينص بوضوح على المبادئ الأساسية التي يجب أن تسترشد بها الأطراف والتي ينبغي للعالم بأسره أن يدعمها.

وكما قال الأمين العام وكما يؤكد القانون الدولي، حتى الحروب لها قوانين يجب التقيد بها. وفي هذا الصدد، يشدد القرار على أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية. وهو يمثل جهدا للاستجابة للدور الحاسم الذي يضطلع به

كما أن ذلك إحدى الأمنيات والآمال الرئيسية التي سنحملها معنا بينما نخرج من مجلس الأمن.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تشكر فرنسا الإمارات العربية المتحدة على إعداد القرار 2720 (2023) وتقدير جهودها طوال عملية المفاوضات. وترحب فرنسا باتخاذ قرار اليوم يُمكن من الاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية في الميدان ومن تحسين إيصال المساعدات إلى غزة، حيث تتفاقم الأزمة الإنسانية يوما بعد يوم. لقد طالعنا جميعا التقارير التي تحدثت أمس عن خطر المجاعة الجسيم في غزة. ودق الأمين العام ناقوس الخطر إزاء المأساة الإنسانية المستمرة في غزة. وثمة حاجة ملحة لإيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة الذين يحتاجون إليها أكثر من أي وقت مضى. ويدعو القرار إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتهيئة الظروف المناسبة من أجل وقف الأعمال العدائية بشكل دائم.

وكنا نفضل لو أمكن للمجلس أن يعرب عن رأيه بشأن هذا الموضوع بطريقة تتطوي على قدر أكبر من الطموح. ومنذ بداية النزاع، دعت فرنسا إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة تقضي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وعلى غرار القرار 2712 (2023)، يدعو القرار المتخذ اليوم مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. ويجب احترام كلا القرارين وتنفيذهما على الفور، شأنهما شأن القانون الدولي بصفة أعم.

ويتمشى القرار 2720 (2023) أيضا مع الجهود التي تبذلها فرنسا من أجل تعبئة المجتمع الدولي لمواجهة حجم الأزمة، بما في ذلك خلال المؤتمر الإنساني الدولي الذي عقد في 9 تشرين الثاني/نوفمبر والذي أسفر عن تعهدات بتقديم تبرعات تفوق بليون يورو.

ولتلك الأسباب، صوتت فرنسا مؤيدة للقرار.

وقام الرئيس الفرنسي ووزيرة أوروبا والشؤون الخارجية بزيارة إلى المنطقة في الأيام الأخيرة. وأيد الرئيس في الأردن أمس إنشاء منصة إنسانية. وأكد مجددا الأهمية البالغة للعمل فورا من أجل وقف إطلاق النار. فوحده وقف إطلاق النار سيتيح إعادة فتح أفق سياسي أساسي.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي بداية أن أشيد بالإمارات العربية المتحدة على كل الجهود التي بذلتها في سياق إعداد القرار 2720 (2023) لتمكين مجلس الأمن من التوصل إلى نتيجة نأمل أن تؤدي إلى إيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى أهالي غزة.

إذ نعتقد أن الوقت قد حان لإنهاء الأعمال العدائية وإعطاء فرصة للحوار والدبلوماسية، صوتت غانا مؤيدة للقرار 2720 (2023) لأنه في ظل خسارة هذا العدد الكبير من الأرواح - ومعظمهم من النساء والأطفال - ومع ترشح كثيرين غيرهم على شفا المجاعة والتجويع والأوبئة، يتحتم علينا أن نغتنم كل فرصة يمكن أن تساعد في إنقاذ الأرواح وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتقديمها إلى ملايين المدنيين في غزة ومعالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الميدان.

وكما يؤكد القرار الذي اتخذناه عن حق، يقع على عاتق جميع أطراف النزاع الالتزام بالامتثال للقانون الدولي، لا سيما لأن ذلك يؤثر على حماية المدنيين ورفاههم. ولا مغالاة في تأكيد ضرورة الاحترام الكامل لمباني الأمم المتحدة وموظفيها وأصولها.

ونرحب بقرار فتح معبر كرم أبو سالم الحدودي لتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية وندعو إلى تخفيف جميع الإجراءات الصارمة بغية تسريع إيصال المساعدات الإنسانية. ونكرر الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وبما أن هذه ستكون الملاحظات الختامية لغانا بشأن هذا الموضوع خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، فإننا نحث المجلس على ألا يغيب عن باله مسؤوليته التاريخية عن تنفيذ حل الدولتين، حتى في أحلك اللحظات التي نمر بها. ونرى، كما ذكرنا مراراً، أن حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967 وعلى أن تكون القدس عاصمة مشتركة، هو السبيل لحل مسألة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشكّل تجديد الأفق السياسي التزاماً لا يحيد عنه المجلس.

أخيراً، نعرب عن أملنا في أن يُنفذ القرار المتخذ للتو بحسن نية لإنقاذ الأرواح البشرية في كل من قطاع غزة وإسرائيل ونرى أن تعيين

العاملون في المجال الإنساني في تقديم المعونة للمدنيين المتضررين من النزاع. ويتوافق موقف موزامبيق مع الجهود العالمية الساعية إلى حماية المدنيين ودعم حقوقهم في أوقات النزاع.

وقمنا مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن، وبصفتنا الوطنية، بزيارة مستشفى في رفح ومعبر رفح الحدودي. وأمكنا أن نرى بأم أعيننا ونستشعر بقلوبنا حجم المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني. ولذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن القرار 2720 (2023) خطوة هامة نحو تخفيف حدة الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة.

يحتاج المدنيون في غزة إلى ما يكفي من الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الطبية للبقاء على قيد الحياة على نحو لا يحتمل التأخير. وبالتصويت تأييداً للقرار، نشدد على الحاجة الماسة إلى إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المدنيين في غزة خلال النزاع الدائر. فالحالة مزرية ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية للحؤول دون المزيد من المعاناة الإنسانية. ونشدد مجدداً على الطابع الملح لمطالبة طرفي النزاع بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في غزة وتيسير وصولها بكل الوسائل الممكنة وبجميع أشكالها.

والقرار حاسم أيضاً لتفعيل تنفيذ القرار 2712 (2023). ومع ذلك، يبقى وقف الأعمال العدائية بشكل دائم ومستدام والعودة إلى الحوار البناء بين الطرفين أفضل بديل لإحلال السلام في قطاع غزة. ونكرر دعوة موزامبيق إلى الحوار بين إسرائيل وفلسطين. ففي خضم التوترات التي طال أمدها، يظل التواصل المفتوح ضرورياً لتسوية النزاعات عن طريق التفاوض. ونأمل أن يستجيب الطرفان لتلك الدعوة وأن يعملوا على إجراء حوار بناء يمكن أن يمهد الطريق نحو التفاهم والمصالحة.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي قادران على العيش والتعايش جنباً إلى جنب في سلام وأمن والوفاء بالمقررات والقرارات العديدة ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

القرارات وتحمل مسؤوليتها الكاملة. وذلك هو السبب الوحيد لعدم عرقلتنا اعتماد الوثيقة. ومع ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى أننا غير متقنين على الإطلاق مع مضمون الفقرة 2 الحالية من المنطوق ونرى أن المسؤولية عن جميع العواقب المحتملة تقع على عاتق الدول التي أعطت موافقتها على صياغتها، التي فرضتها الولايات المتحدة. ولن نوافق عليها.

وبغض النظر عن نتيجة التصويت اليوم، يظل من الحتمي أن يطالب مجلس الأمن بوضوح بوقف كامل لإطلاق النار. ومن دون ذلك، سيكون من المستحيل بكل بساطة تنفيذ قرارات مجلس الأمن في قطاع غزة، كما برهنت تجربة القرار 2712 (2023) بالفعل. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش في بيانه أمام المجلس (انظر S/PV.9498) ذلك بشكل لا لبس فيه ويبرز نفس الاستنتاج في رسالته إلى المجلس بشأن خيارات رصد تنفيذ القرار 2712 (2023). ونرى أنه مهما كانت المقاومة التي يواجهها المجلس ومهما كانت الولايات المتحدة قادرة على حماية حليفتها في المنطقة، فإن المجلس سيعود إلى المسألة ويطالب بدقة وبشكل لا لبس فيه بوقف الأعمال العدائية.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تسجيلًا للموقف، أود أن أذكر أن 83 عضوا شاركوا في تقديم مشروع القرار الذي وضع باللون الأزرق يوم الجمعة، لكن قرار اليوم 2720 (2023) لم يكن باب الانضمام إلى مقدميه مفتوحًا، كون المفاوضات قد أجريت في اللحظة الأخيرة ولأنه لم يوضع باللون الأزرق إلا صباح اليوم، ولذلك لم يسحب أحد مشاركته في تقديمه. ورغم أن باب الانضمام إلى مقدميه لم يكن مفتوحًا، فإنني على يقين من أنه كان سيحظى بتأييد واسع النطاق لو كان كذلك.

أود أن أتأمل مليا في التصويت الذي جرى للتو وما ينبئ به عن هذا النزاع وهذه الهيئة. إننا نرحب باعتماد مشروع القرار ونشعر بالامتنان لما تلقاه من دعم من المجلس. ونرى أن القرار يبدأ في إزالة العراقيل أمام تقديم المساعدات المنقذة للحياة، التي حكم الحرمان منها بالمجاعة على أكثر من نصف مليون شخص في غزة. ويُلزم هذا النص المجتمع الدولي بأن يتقاسم أخيرا العبء الذي ما فتئت مصر

الأمين العام لممثل يعني بتلك المسألة يكتسي نفس القدر من الأهمية. وعسى أن يفتح العام المقبل دروبا جديدة نحو إيجاد حل لهذا النزاع المستمر منذ عقود.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): عندما عرضتُ تعديلنا الشفوي في وقت سابق، ذكرت أن التصويت عليه سيكون بمثابة لحظة من لحظات الحقيقة، وهذا ما حدث. فقد كشفت الولايات المتحدة مرة أخرى عن وجهها الحقيقي أمام العالم بأسره، وأعادت توجيه المجلس لدعوة ضعيفة للغاية بالفعل لوقف الأعمال العدائية في قطاع غزة. وبدلاً من ذلك، تبرر واشنطن مكيدة ملتوية للغاية، حيث تقوم أساساً بإحراق رخصة لإسرائيل في النص لقتل المدنيين الفلسطينيين في غزة، بحجة تهينة الظروف لوقف الأعمال العدائية.

وقد قال منسق مجلس الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية بالبيت الأبيض، جون كيربي، في إحاطة إعلامية اليوم، إن السلطات الإسرائيلية تدرك الحاجة إلى تخفيف حدة القتال في قطاع غزة وإن الأمر متروك لها لاتخاذ القرار بشأن الجدول الزمني لموعد حدوث ذلك.

إنها لحظة مأساوية للمجلس - فهي ليست لحظة انتصار للدبلوماسية المتعددة الأطراف بل لحظة ابتزاز فادح ينم عن انعدام المبادئ وازدراء صريح من واشنطن لمعاناة الفلسطينيين وآمال المجتمع العالمي في وضع حد لها. وقد تكلمت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية اليوم عما تبذله واشنطن من مساعٍ دبلوماسية رفيعة المستوى على صعيد ثنائي مباشر. وقد سمعنا هذه المقولة في الماضي ويمكننا أن نرى إلى أين قادتنا. إن المطلوب من مجلس الأمن بشكل أساسي ألا يقف في طريق الولايات المتحدة بينما تلوي الأذرع في المنطقة، لا من أجل إحلال السلام، كما تؤكد زميلتي الأمريكية، بل من أجل كفالة المصالح الذاتية الضيقة لواشنطن.

ولو لم تحظ الوثيقة بتأييد عدد من الدول العربية، لكننا بالطبع استخدمنا حق النقض ضدها. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن بعض مقدمي مشروع القرار، بمن فيهم دول عربية، سحبوا مشاركتهم في تقديم مشروع القرار. غير أننا نرى دائماً أن العالم العربي قادر على اتخاذ

جعل تفانيها الشخصي والتزامها بالمساعدة في إنقاذ الأرواح ما حققناه اليوم ممكنا.

وستمكن هذه النتيجة من إدخال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى غزة وإيصالها إلى المحتاجين. وسيكون ذلك حرفيا كالفرق بين الحياة والموت بالنسبة للمئات، إن لم يكن الآلاف، من المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن يفي المجلس بمسؤوليته من خلال كفالة تنفيذ القرار بالكامل. ولكن بينما نساعد في إنقاذ الأرواح هنا في غزة، يجب أيضا أن نركز هنا على استعادة الأمل في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويشكل قرار اليوم خطوة هامة في الرحلة الطويلة التي تنتظرنا. ويتطلب أي حل دائم وشامل إنهاء الحرب في غزة ومعالجة الحالة المأساوية للنازحين داخليا وتوحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية واحدة شرعية وتمثيلية وإعادة بناء ما دُمر وكفالة عدم السماح بتكرار إثارة العنف والتخريب والإرهاب.

ولن يكون أي من ذلك مستداما ما لم تكن هناك مساواة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في رسم مصيرهم المشترك. ولا يمكن أبدا أن يكون السلام عادلا ما لم تكن المساواة والكرامة أساسا له. ويعطينا هذا القرار إشارة إلى ذلك الأفق السياسي الذي ينتظرنا. إن حل الدولتين الذي يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل الذي يضمن الأمن والاستقرار والازدهار للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، وللذين يحق لكل منهما إقامة دولته على أرض أجداده. ولن تكل دولة الإمارات العربية المتحدة مطلقا في سعيها إلى تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإكوادور.

لقد صوتت إكوادور مؤيدة القرار 2720 (2023)، الذي اتخذناه للتو وكان نتيجة لعملية مفاوضات شاقة، يدل نجاحها على حسن النية والروح البناءة اللذين يمكننا تحقيقهما. إننا نقدر الاستعداد الذي أبداه جميع الأعضاء، ونأمل أن تتسنى إعادة إنشاء ذلك التفاعل لمعالجة مسائل أخرى.

تتحمله ويلزمنا جميعا بكسر الحصار القاسي الذي يخنق غزة منذ 16 عاما. بيد أن النضال الفلسطيني فريد من نوعه حيث أن كل تقدم يُحرز يُذكرنا بحجم المأساة.

ولا يغيب عنا أنه بينما نبدأ اليوم في بناء هيكل إنساني يستجيب لحالة لا تطاق، فإننا لا نزال عاجزين عن وقف الحرب. ولا يغيب عن بالنا أن الفلسطينيين مطالبون بأن يقبلوا بأن الدبلوماسية هي فن الممكن على الرغم من الأضرار التي لا تُحصى التي لحقت بهم مع إفلات المتسببين فيها من العقاب. ولا يغيب عن بالنا أنه على الرغم من عدم كفاية ما هو ممكن على الإطلاق، فقد أبقوا على تقنهم في النظام الدولي. بيد أن الممكن ليس محددًا مسبقًا؛ إنه نتاج اتخاذ خيارات فعالة.

لقد شكّلت الخيارات الجماعية للمجلس، المتأثرة بهيكلة، هذا الواقع المرير. ويمكن أن تساعد في تشكيل مستقبل مختلف. ويجب أن يبدأ ذلك بإدراك أنه بعد 30 عاما على اعترافهم بدولة إسرائيل، لم يتبق للفلسطينيين سوى الفتات للتنازل عنه. ويتواصل ظلم الاحتلال في ظل تواطؤ المجتمع الدولي. وإذا كانت لديكم مصلحة معنوية أو وطنية أو سياسية في إنقاذ حل الدولتين، فعليكم التصرف الآن.

ويتيح لنا هذا القرار فرصة لنبرهن أن العالم، على أقل تقدير، لن يتغاضى عن استمرار حرمان سكان غزة من احتياجاتهم الأساسية. كما أنه يرسي نظاما ضروريا الآن وسيظل كذلك عندما تنتهي الحرب. ونحن جميعا مسؤولون عن التأكد من فعاليته.

ونشكر جميع أعضاء المجلس على تفانيهم ودعمهم للعملية، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن العشرة المنتخبون على وحدة الصف الثابتة التي أبدوها بشأن هذا الملف. وأود أن أشكر الولايات المتحدة مرة أخرى، والمملكة المتحدة، على العمل الدبلوماسي البناء والهام الذي تضطلعان به وراء الكواليس بشأن هذه المسألة. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة الإكوادورية على ما أبدته من صبر وحكمة في التمكن من اعتماد هذا القرار على الرغم من مدى صعوبة المفاوضات. وبالنسبة للولايات المتحدة، أود أن أشكر السفارة ليندا توماس - غرينفيلد التي

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الأعضاء المنتهية ولايتهم - ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا - على إسهاماتهم وعملهم الدؤوب خلال العامين الماضيين في مجلس الأمن. أسألف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): اجتمع مجلس الأمن لأول مرة (انظر S/PV.9439) لمعالجة هذه الأزمة الخطيرة عندما قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مئات الفلسطينيين في حصارها لقطاع غزة وعدوانها عليه. ويجتمع المجلس الآن بعد مقتل أكثر من 20 000 فلسطيني - نصفهم تقريباً من الأطفال - وإصابة 60 000 بجراح وتشريد مليوني فلسطيني قسراً. إنه يجتمع في الوقت الذي دمرت فيه المنازل والملاجئ والمدارس والمستشفيات وإذ ينتشر الجوع والمرض كالنار في الهشيم. ولا ينبغي لأحد أن ينسى أن ما نتحدث عنه هو 2.3 مليون فلسطيني يكافحون من أجل حياتهم ويواجهون الموت كل يوم ل 75 يوماً. ظلوا يكافحون من أجل حياتهم ووجودهم لأكثر من 75 يوماً.

وما فتئت مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بدعم من عدد هائل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تحشد قواها لتحقيق ثلاثة أهداف، قلناها منذ البداية: وضع حد فوري للمجزرة ووقف فوري لإطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع، وعدم التشريد القسري. ونجتمع اليوم كجزء من هذا الجهد المتواصل للنهوض بالأهداف الثلاثة.

وأود في البداية أن أشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يخاطرون بحياتهم ويكافحون كل يوم من أجل التصدي لكارثة إنسانية من صنع الاحتلال على نطاق غير مسبوق والتخفيف من حدتها. إنهم يعملون في ظل ظروف لا يوجد فيها مكان ولا أحد في مأمن وتحت قصف واسع النطاق وعشوائي وحيث يتم قصف المستشفيات والملاجئ وسيارات الإسعاف، مع الحد

إن الحالة الإنسانية في غزة يائسة ومفجعة. وقد تمكن العديد منا من رؤيتها مباشرة خلال زيارة الأسبوع الماضي، وتوفير الإغاثة يمثل - ويجب أن يكون - أولوية. والمساعدات التي تصل إلى القطاع غير كافية لتلبية احتياجات السكان المدنيين. ويهدف نص القرار الذي اتخذناه إلى زيادة كبيرة في حجم المعونة ويدعو إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. ويدعو القرار، في ذلك الصدد، إلى زيادة عدد طرق الدخول وإنشاء آليات لتحسين عملية التفتيش إلى الحد الأمثل. وبالنسبة لإكوادور، من الأهمية بمكان أن تكون المعونة الإنسانية كافية ومستمرة وأن تخضع في الوقت نفسه لعمليات تفتيش كافية لضمان أن تكون هذه المعونة آمنة وموثوقة. ولا يتعارض القرار بأي حال من الأحوال مع أحكام القرار السابق 2712 (2023)، الذي اتخذناه الشهر الماضي، ويجب أن يشكل خطوة أخرى نحو وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، نعتقد أنه أمر حتمي وعاجل.

وفي نص القرار، يدين المجلس انتهاكات القانون الدولي الإنساني والعنف ضد المدنيين وأعمال الإرهاب. كما يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. وتعيد إكوادور تأكيد إدانتها الكاملة للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتعتقد أن النص كان يمكن أن يذكر بوضوح حقيقة أن الرهائن في أيدي حماس وجماعات أخرى. لكن إكوادور تدرك جيداً أن الكمال عدو الخير وأن الأولوية العليا هي الحالة الإنسانية. وبالمثل، في مثل هذه الأوقات، يتحتم أن يعيد النص تأكيد التزام مجلس الأمن بحل الدولتين. وإكوادور مقتنعة بأن ذلك هو السبيل الوحيد إلى السلام والأمن في المنطقة. ونأمل أن يتسنى تنفيذ القرار بالسرعة التي تتطلبها الحالة وأن يساعد بشكل فعال على تخفيف حدة الحالة الإنسانية.

وأود أن أشيد بوفد الإمارات العربية المتحدة، الذي ينهي فترة عضويته في المجلس هذا الشهر وقاد المفاوضات بشأن هذا القرار الهام، الذي سررنا باتخاذها خلال رئاستنا. وقد بذلت إكوادور جهوداً لرئاسة المجلس على نحو بناء ومسؤول وخلال هذه الفترة ترأست المجلس سلطاته الرفيعة المستوى، الرئيس نوبو أزين ووزيرة الخارجية سومرفيلد، وسعت إلى بناء الجسور لجعل نتائج مثل نتائج اليوم ممكنة.

أنها تقصف الجميع وكل شيء. ولهذا السبب، تستهدف المنازل والمستشفيات والمدارس والمخابز والحقول الزراعية وشبكات المياه والصرف الصحي، بحيث يصبح البقاء على قيد الحياة أمراً مستحيلاً - وقد أصبح مستحيلاً. ولهذا السبب، تستهدف إسرائيل معالم غزة، التي تشهد على تاريخها العريق وعلى جذورها في الأرض - كنائسنا ومساجدنا التاريخية وأثارنا وعمارتنا.

كما تستهدف إسرائيل رواة القصص، الذين يصورون حياة شعبنا ومعاناته وموته، بمن فيهم الصحفيون الذين ينقلون للعالم حقيقة المجازر وهذا الظلم الجسيم الذي لا يطاق الذي يتحملة أبناء الشعب الفلسطيني وعائلاتهم. ولكن أهداف إسرائيل ليست ماضي شعبنا وحاضره فحسب، بل المستقبل أيضاً. وهذا هو السبب في أنها تقتل أطباءنا ومهندسينا وشعرائنا وأكاديميينا وفنانينا. وهذا هو السبب في أنها تدمر مدننا وبلداتنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية. وهذا هو السبب في أنها تقتل أطفالنا وترهبهم وتسبب لهم صدمات نفسية وتشوه مستقبلهم وتدمره. وكثيراً ما نذكر عدد الأطفال الذين قُتلوا - وهي مأساة لا تطاق - ولكن ينبغي ألا ننسى أن 25 000 طفل قد تيمموا وجُرح عشرات الآلاف أو بُترت أطرافهم.

لقد فقدت فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 12 عاماً تحمل أجمل الأسماء، دنيا - التي تعني بالعربية العالم بأسره - والديها وشقيقتها وشقيقها، الذين قُتلوا جميعاً في القصف الإسرائيلي لمنزلها. كما فقدت ساقها، وأعتقد أن صحيفة شبكة "سي.إن.إن" التي تمكنت الإمارات العربية المتحدة من السماح لها بدخول قطاع غزة، حتى تتمكن من إعداد تقريرها المهم، أجرت مقابلة معها. وقالت دنيا إنها لن تتسبب أحباءها أبداً، إلا أنها يجب أن تستمر في العيش وأنها ستصبح طبيبة لمساعدة الأطفال كما ساعدها الأطباء. لكن دنيا لم تعش لتصبح طبيبة أو لإحياء ذكرى عائلتها. فقد قُتلت بعد بضعة أيام في الغارة على جناح الولادة في مستشفى النصر. وإسرائيل تريد إقناعنا بأننا بحاجة إلى الاختيار بين الحياة وبلدنا من خلال جعل الحياة في بلدنا مستحيلة. ويريد أبناء شعبنا أن يعيشون في بلدنا. إنهم يريدون أن

الأدنى من إمكانية الحصول على الإمدادات الإنسانية اللازمة للحفاظ على الأرواح وإنقاذها. ونشيد بالهلال الأحمر الفلسطيني، الذي التقى بهم العديد من أعضاء المجلس خلال زيارتهم لمعبر رفح؛ وبفرق الإنقاذ الطبية والمدنية الفلسطينية؛ وبموظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وبأعضاء المنظمات الإنسانية الفلسطينية والدولية في الميدان؛ وباللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن عملهم بطولي ويستحق منا أقصى درجات التقدير والاحترام. ويهدف القرار 2720 (2023)، الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى السماح لهم بأداء مهمتهم المقدسة لمساعدة المدنيين المحتاجين وإنقاذ الأرواح البشرية في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهل المطالب العالمية بوقف فوري لإطلاق النار للأغراض الإنسانية وحرمان الشعب الفلسطيني من المساعدات الإنسانية التي يحتاجون إليها حاجة ماسة.

وهناك آلاف الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية على الجانب المصري، ومصر مستعدة تماماً لرؤية تلك المساعدات تسلم. وقد شاهد أعضاء المجلس، خلال زيارتهم، آلاف الشاحنات المحملة تلك مصطفة من مطار العريش إلى معبر رفح. وهناك أكثر مليوني فلسطيني في حاجة ماسة لمثل هذه المساعدات على الجانب الفلسطيني. إن هذا الحصار الإسرائيلي للإنساني والإجرامي واستخدام المعونة الإنسانية اللازمة لبقاء السكان كأسلوب من أساليب الحرب يجب أن يتوقفاً ويجب أن يتوقفاً الآن.

وقد صرح نائب رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية من داخل غزة، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، بما يلي:

"من يعود إلى هنا، إن عاد إلى هنا من بعد، سيجد أرضاً محروقة. لا منازل. ولا زراعة؛ لا شيء. لا مستقبل لهم".

هذا تصريح واحد فقط من بين الكثير جداً من التصريحات التي تبرهن بعبارات صادمة أن ما نتعامل معه هو محاولة لتدمير شعبنا وتشريدته إلى الأبد من أرضه. هذا هو هدف إسرائيل، هدفها الحقيقي: لا مستقبل للفلسطينيين في فلسطين. وهذا هو السبب في

لكي ينطق أخيراً بعبارة "وقف... للأعمال القتالية"، بعد 40 يوماً من إشارة الجمعية العامة لأول مرة إلى ذلك الهدف ومقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين في وقت لاحق. ونؤيد التعديل الروسي وقد جسدت الإمارات العربية المتحدة، بوصفها الممثل العربي، ذلك التأييد في تصويتها. وبطبيعة الحال، أيد مقدمو مشروع القرار الـ 83 تلك الفقرة في النص الأزرق الأصلي.

والقرار واضح أيضاً بشأن الالتزام الثابت بحل الدولتين، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، فإنه واضح أيضاً بشأن وضع قطاع غزة كجزء لا يتجزأ من الأرض المحتلة في عام 1967 وكجزء من الدولة الفلسطينية ووحدة قطاع غزة والضفة الغربية ودور السلطة الفلسطينية والرفض الكامل للتهجير القسري في انتهاك للقانون الدولي.

فلنعمل الآن لإنقاذ الأرواح وتقديم المساعدة المنقذة للحياة والأمل في إدامة الحياة. وهذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن يُنفذ وأن يكون مصحوباً بضغط هائل من أجل وقف فوري لإطلاق النار - وأكرر، وقف فوري لإطلاق النار. ولا سبيل إلى وقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية الجارية، سوى الوقف الفوري لإطلاق النار. وأكرر، وقف إطلاق النار. ولا توجد طريقة للبدء في معالجة الكارثة الإنسانية التي صنعها الاحتلال سوى وقف فوري لإطلاق النار. وأكرر، وقف إطلاق النار. ولا توجد طريقة للإفراج عن المحتجزين إلا من خلال وقف فوري لإطلاق النار. يدعو هذا القرار إلى حماية المدنيين، ويشجب الهجمات ضد المدنيين، ويرفض التهجير القسري، ويدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن، وإلى وصول المعونة الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين. وكل ذلك يتطلب وفقاً فورياً لإطلاق النار، على النحو المطلوب والذي دعا إليه الأمين العام في رسالته الشهيرة إلى مجلس الأمن (S/2023/962). يجب أن تسود الإنسانية. ويجب أن يسود القانون الدولي. فملايين الأرواح باتت في مهب الريح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

يكبر أطفالهم بأمان في بلادهم. ولا يوجد حلم أبسط، لا يوجد طموح أكثر قداسة من ذلك.

وقد تجلت معاملة إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين وجرائمها البشعة ضدهم بشكل أكثر وضوحاً بعد أن قتلت إسرائيل ثلاثة أشخاص كانوا يرفعون راية بيضاء ولا يمثلون أي خطر. واكتشفت فيما بعد أنهم ثلاثة إسرائيليين كانوا محتجزين في غزة. كان بإمكانها إنقاذهم، لو أنها التزمت بقوانين الحرب، لكنها اعتقدت أنهم فلسطينيون وأطلقت النار عليهم لتظهر مرة أخرى التجاهل التام والمُشين لحياة الفلسطينيين. وهذا يؤكد التقارير العديدة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة لفلسطينيين، قُتلوا بدم بارد على أيدي الجنود الإسرائيليين في غزة. كما تواصل إسرائيل سوء معاملتها واعتقالاتها الجماعية وإذلالها للفلسطينيين في مشاهد حقيرة صورها جنودها، متباهين بخستهم. إنهم جنود جيش مارق منفلت العقال ويشعر أفرادها بالتمكين لتمتعهم بالإفلات من العقاب. إنه جيش يرتكب الفظائع كل يوم على يقين من أنه لن يُحاسب. وعلى حد تعبير أقرب حلفاء إسرائيل، يجب أن يتوقف قصفها العشوائي وغضبها القاتل. وهذا يعني أن جرائمها يجب أن تتوقف. فغزة مثل مريض يحاول المرء علاج جروحه بينما يستمر القاتل في إطلاق النار عليه - يجب إيقاف القاتل، وإلا فلن يتم إنقاذ المريض أبداً.

إن الموت موجود في كل مكان في غزة بمختلف مظاهره - الدمار والحرمان والمرض. والناس يتضورون جوعاً، وليس لديهم ماء ولا طعام ولا دواء - أو بالكاد أي شيء. ويهدف القرار الذي اتخذته المجلس اليوم إلى المساعدة في معالجة هذه الحالة اللاإنسانية وتخفيف ما يتحمله ملايين المدنيين من معاناة وألم يفوقان الوصف. ونرحب بقرار إنشاء آلية للأمم المتحدة للتعبيل بإيصال شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة وندعو إلى تنفيذها على وجه السرعة. ودعا المجلس أيضاً إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبلا عوائق وعلى نطاق واسع. وقد قال الأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الإنسانية، إن هذا يتطلب وفقاً فورياً لإطلاق النار لأسباب إنسانية، تدعمه الآن 153 دولة في جميع أنحاء العالم. لقد استغرق المجلس 75 يوماً

كشفت إسرائيل مؤخراً عن نفق إرهابي ضخم آخر تابع لحماس يمتد أربعة كيلومترات وتم بناؤه على عمق 50 متراً تحت الأرض. نفق الإرهاب هذا واسع بما يكفي لمرور المركبات من خلاله. ويمكن أن يستوعب مئات الإرهابيين. وكانت كمية الأسمنت والمعدات اللازمة لبناء هذا النفق وحده هائلة. وهذا مجرد جزء واحد من مدينة الإرهاب تحت الأرض التابعة لحماس، بما في ذلك مرافق تصنيع الصواريخ والقذائف ومجمعات تدريب الإرهابيين في مختلف أنحاء غزة.

ولا يمكن الادعاء بأن إسرائيل لم توجه أي تحذير. لقد أرسلنا طوال سنوات رسائل تحدد تهديد حماس الإرهابي وقدراتها المتنامية. وعقدنا اجتماعات لا حصر لها مع المسؤولين. وقد فعلنا كل ما في وسعنا لتوضيح أنه يجب اتخاذ إجراء. لكن كلماتنا لم تلق آذاناً صاغية.

وإذا كان المجلس يسعى إلى إنهاء الأعمال العدائية، فينبغي له أن يبدأ بدعم مهمة إسرائيل المتمثلة في إعادة الرهائن والقضاء على تهديد حماس ويجب أن يمنع، على أقل تقدير، تمكين حماس. ومثلما يلتزم المجلس بزيادة المعونة، ينبغي أن يلتزم أيضاً بمنع تهريب الأسلحة ونقلها إلى إرهابي حماس. ومثلما يلتزم المجلس بضمان وصول المعونة إلى المدنيين في غزة، ينبغي أن يلتزم أيضاً بضمان عدم تحويل وجهة المعونة إلى إرهابي حماس الذين لا يكثرثون بالسكان المدنيين. كما ينبغي لفحوى أي قرار أن تكون محاسبة حماس، مع اتخاذ كل خطوة لمنعها من ترسيخ نفسها واستعادة السلطة.

إن حماس منظمة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية. تشكل حماس تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل وسكان غزة والاستقرار الإقليمي. وبغية تعزيز الأمن، ينبغي للمجلس أولاً أن يعترف بنظام حماس الإرهابي ثم يركز على القضاء على تهديداته. وينبغي أن يركز على تحرير الرهائن. وينبغي أن يركز على منع حماس من استغلال المساعدات. ويجب أن يركز على ضمان عدم قدرة حماس على توسيع بنيتها التحتية الإرهابية. وأي قرار يتخذه المجلس ينبغي أن يركز في المقام الأول على تلك النقاط. تلك هي مسؤولية المجلس، وهذا هو مفتاح الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد ميلر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل أسبوع فقط، شن جيش العدل هجوماً إرهابياً في إيران قتل فيه 11 من أفراد الشرطة الإيرانيين. وفي غضون يوم واحد، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/15534) أدان فيه العمل الإرهابي. واستغرق الأمر من مجلس الأمن يوماً واحداً للإعراب عن تعازيه وتعاطفه مع أسر الضحايا. هذا صحيح - يجب إدانة الإرهاب، حتى لو ارتكبت الهجمات ضد أفراد شرطة نظام مارقٍ والراعي الرئيسي للإرهاب العالمي في العالم.

قبل 77 يوماً، قتلت حماس عمداً واغتصبت وشوهت 1 300 إسرائيلي وأخذت 250 رهينة، ولما يُصدر المجلس بعد بياناً واحداً يدين حماس وفظائعها. وبالإضافة إلى عجز المجلس عن إدانة هجوم حماس، لا يزال 130 رهينة - من النساء والأطفال والشيوخ - محتجزين في غزة، ويجب ألا يُسمح لهم بأن يصبحوا مجرد ملاحظة ختامية. تتدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة كل يوم، ومع ذلك لا يُسمح للصليب الأحمر بزيارة الرهائن الذين تحتجزهم حماس. وهذه أبشع جريمة حرب يمكن تخيلها. يجب أن يكون الرهائن على رأس جدول أعمال المجلس.

وما من شك في أن المساعدات الإنسانية ذات أهمية حاسمة، وأن إسرائيل تسهل بالفعل دخول مئات الشاحنات المحملة بالمساعدات إلى غزة كل يوم. كما أن إسرائيل مستعدة لزيادة دخول شاحنات المساعدات إلى غزة بشكل كبير وقادرة على ذلك. وقد فتحت إسرائيل بالفعل معبر كرم أبو سالم من أجل ضمان دخول المزيد من الشاحنات، كما سهّلت دخول عشرات الشاحنات التي وصلت من الأردن. والعقبة الوحيدة أمام دخول المعونة هي قدرة الأمم المتحدة على قبولها. إن تعزيز رصد الأمم المتحدة للمعونة أو تنسيقها ليس علاجاً شاملاً، وأي تعزيز لرصد الأمم المتحدة للمعونة لا يمكن أن يتم على حساب عمليات التفتيش الأمنية الإسرائيلية. وليس لإسرائيل الحق في ضمان أمنها فحسب، بل عليها التزام بذلك. ولهذا السبب لم تتغير مهمتنا المتمثلة في القضاء على قدرات حماس. ولهذا لن تتغير عمليات التفتيش الأمني للمساعدات. ولن تسمح إسرائيل لحماس بأن تعيد رص صفوفها وتعيد التسلح، لأن الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر لا يمكن أن يُسمح لها أبداً بأن تتكرر.

20 000 شهيد، أكثر من 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، وأكثر من 53 000 جريح، إضافة إلى النقص الحاد في المواد الغذائية والأدوية. إن غزة تعاني حصار التجويع والتدمير الشامل للبنية التحتية الأساسية والمنازل والمستشفيات والمراكز الطبية. يتزامن هذا الوضع الكارثي مع تصاعد الاقتحامات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية وما توقعه من قتلى وجرحى، علاوة على الهجمات المستمرة للمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما يخشى معه من انفجار الأوضاع في كافة الأراضي الفلسطينية.

وتعرب مصر عن تقديرها وتحياتها للأمين العام للأمم المتحدة، ونشد على يده مجدداً لكل ما قام به في الفترة الأخيرة من جهود، ومطالبته المستمرة بوقف إطلاق نار إنساني، ولفته عناية مجلس الأمن لما يثيره الوضع الإنساني في فلسطين من تهديد للسلام والأمن الدوليين من خلال خطابه الموجه إلى مجلس الأمن إنفاذاً للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (S/2023/962). كما نعرب أيضاً عن تقديرنا للمفوض العام لوكالة الأونروا فيليب لازاريني؛ وكافة الأبطال العاملين في وكالة الأونروا؛ أولاً للتضحيات التي قدمتها الوكالة والجهود المضنية التي بذلتها في ظل أصعب الظروف في غزة، وأيضاً لقيام المفوض العام بمخاطبة الجمعية العامة لتسليط الضوء على انهيار الوضع الإنساني في قطاع غزة، وهو ما عزز من مساعيها لتقديم مشروع القرار 2720 (2023) الذي اعتمد اليوم.

نتطلع بعد أن قام مجلس الأمن بالنهوض بمسؤولياته في إصدار القرار، إلى قيام أجهزة ووكالات الأمم المتحدة فوراً وبدون إبطاء بوضع هذا القرار موضع التنفيذ، من خلال تضافر جهودها لصياغة خطة تنفيذية تحول هذا القرار إلى آلية فاعلة على الأرض بالتنسيق مع المجتمع الدولي والذي ندعوه لحشد الموارد المالية والبشرية اللازمة، بما يحقق أهداف هذا القرار المتمثلة في نفاذ إنساني مستدام وكاف بدون عوائق لقطاع غزة. هذه خطوة يجب أن يتبناها خطوات أخرى،

أولها إلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، بوقف إطلاق النار الفوري وإيقاف العدائيات، كافة العدائيات، بدون شرط أو قيد في كافة المناطق بقطاع غزة، فكافة الجهود التي ترمي للتخفيف من وطأة

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة باسم مصر على نجاح مجلس الأمن اليوم في اتخاذ القرار 2720 (2023) الهام والمؤثر الذي من شأنه تسهيل النفاذ الإنساني وزيادة حجم المساعدات المقدمة إلى قطاع غزة، وذلك من خلال قيام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين منسق للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار يضطلع بمهام تيسير وتنسيق المساعدات وإنشاء آلية أممية إنسانية تعمل داخل قطاع غزة، تحت راية الأمم المتحدة، تحتمي بها الآلية وتعمل تحت إشرافها، بهدف التعامل مع الكارثة الإنسانية المروعة التي يتعرض لها سكان القطاع للشهر الثالث على التوالي جراء الحرب المدمرة التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني الأعزل. وأتقدم بالشكر أيضاً لدولة الإمارات العربية المتحدة وبعثتها في الأمم المتحدة للجهود الدؤوبة والمخلصة التي قامت بها، بالتشاور المكثف مع الدول أعضاء المجلس والمنظمات الأممية، وصولاً لاعتماد مشروع هذا القرار وبذل كافة السبل لإنجاحه. جزيل الشكر لكم على جهودكم المقدرة.

إن مشروع القرار الذي تم اعتماده اليوم يبني على مشروع القرار المتكامل السابق الذي تقدمت به المجموعتان العربية والإسلامية، وقدمته 81 دولة تنفيذاً لمقررات القمة العربية الإسلامية الاستثنائية التي عُقدت في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر بخصوص كسر الحصار الإنساني المفروض على أشقائنا الفلسطينيين في غزة. وصدور هذا القرار اليوم خطوة على الطريق الصحيح لمعالجة التداعيات الإنسانية الدامية للحرب على غزة، وضمان استمرارية ودوام نفاذ المساعدات للقطاع دون عوائق عبر آلية تشرف عليها الأمم المتحدة، بحيث لا يترك العمل الإنساني رهينة لإرادة القوة القائمة بالاحتلال، والتي لا يمكن عقلاً أو قانوناً اعتبارها طرفاً محايداً لتقديم الدعم الإنساني.

ونتطلع أن يساهم هذا القرار في دعم جهود المجتمع الدولي لمساعدة قطاع غزة الذي ما زال - ورغم الجهود المصرية المضنية لتقديم كل المساعدات القصوى الممكنة للأشقاء الفلسطينيين، ورغم اقتسامنا الغذاء والكساء والدواء معهم - يشهد كارثة إنسانية مروعة لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية وذلك في ضوء سقوط أكثر من

السيد الرئيس، نجاحكم اليوم بارقة أمل ولو ضئيلة يجب التمسك بها، ويجب البناء عليها من أجل وقف المأساة الإنسانية المروعة التي نشهدها جميعا في قطاع غزة. نطالبكم بتضافر كل الجهود لوقف الحرب وإنهاء المعاناة الرهيبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني الأعزل على مدار ثلاثة شهور.

ونأمل في توفير الحماية للمدنيين وإنقاذ الأبرياء وحقق دمائهم؛ وهي أسمى غايات مجلس الأمن، بل وأسمى غايات الأمم المتحدة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد إكوادور لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان شهرا حافلا بالعمل وشهرا احتشدنا فيه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو بدون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من كل وفد وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني، وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وإذ تقترب رئاستنا من نهايتها، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس متمنيا لوفد فرنسا حظا سعيدا في شهر كانون الثاني/يناير.

وبالنيابة عن المجلس، أود أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا للأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم: ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والبرازيل وغابون وغانا. وأشيد بهم على عملهم الشاق وإسهاماتهم خلال فترة عضويتهم في مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة 13/35.

الوضع الكارثي وتقديم الدعم الإنساني لن تؤدي كامل ثمارها سوى بإنفاد مجلس الأمن لقرار ملزم بوقف إطلاق نار شامل ودائم وإيقاف العدائيات في كافة المناطق، لوقف القتل ضد المدنيين وإعطاء فرصة للعمل الإنساني وتوفير الأمان اللازم للعاملين في المجال الإنساني. إن هذا المطلب الخاص بوقف إطلاق النار الشامل والمستدام يأتي استجابة لإرادة المجتمع الدولي بأسره، والتي تجسدت من خلال قرار الجمعية العامة الصادر في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في 12 كانون الأول/ديسمبر (قرار الجمعية العامة دإط-22/10)، المطالب بوقف إطلاق النار الإنساني، والذي حاز على تأييد 153 صوتا، وما يعكسه هذا الإجماع من موقف عالمي لا يمكن أبدا التحجج بعدم إلزاميته السياسية أو القانونية.

ونؤكد أن مشروع القرار الذي اعتمدته اليوم لم يقتصر على الجوانب الإنسانية فقط، بل ركز على أمور يجب العمل على تنفيذها أيضا، فقد أكد على ضرورة احترام الالتزامات الواردة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتوفير الحماية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والشحنات المستخدمة في الإغاثة وأماكن اللجوء والمنشآت المدنية والأغراض التي لا غنى عنها لحياة المدنيين، ورفض الترحيل القسري للفلسطينيين من أرضهم ووطنهم؛ وأهمية حل الدولتين وفق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وكذلك أهمية وحدة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية. وهي كلها أمور لا تقل في أهميتها عن الشق الإنساني للقرار. وفي هذا السياق، تؤكد مصر مرة أخرى على الأهمية البالغة لخلق أفق سياسي واستئناف العملية التفاوضية التي تحقق للشعب الفلسطيني تطلعاته المشروعة في دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، فهذا المسار هو الوحيد الذي يكفل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وضمان أمن واستقرار كل شعوبها.